

الغير فالجبن مثلا ولا كانت صورته صورة لبيث ثم انه عند تحينه
 حلت فيه الصورة الجنبية فكل من الهولي والصورة عند خروج
 والاولي قديمة واما عند اهل السنة فالصورة عند عرض لا
 جوهرية الي صفا وكباراى ونع عدم انفسها الي ما كسر
 فوجلا مه حذف الواو مع ما عطفت وبدا لهذا ما ياتي من ان
 بعضهم يقول انها طبا كباير وبعضهم يقول انها كلها صفاير ولا
 افترضت قوتين احدهما تخرجه عن الاسلام بكل كبيرة والثانية
 تفصل والش بين الجمع **وله** من حيث هي اشارية لك لان التفسير
 ليس لاحد القسمين والآخر انفسا الشيء الي نفسه والي
 غيره وذلك ما ظر بال المنقسم الذنب من حيث هو والذنب
 للجس في مبطلة بمعنى الجمعية وذلك لان المنظرية في التفسير
 انما هو الذنب الواحد لا الجمع كما يتوهم من الحق **وله** او ما يندم
 الي يعني الذم والذمى البالغ يخرج المكرة وهذه السارة الي تسوية
 التبريع وقوله ويراد به اي الذنب **وله** اهل السنة الاولي حموي
 اهل السنة والجماعة وان كان بعض المعتزلة قابلا له ذلك فعند
 التبريع هو له ولا يعتناهم **وله** وهو قسمان فيه شمر لان عالمه
 صغنة المحنة وقمة اي قسمان كانا عند نفاقه نظر الكمظمة من
 عمي بها هذا نظا هر لكن المخرج مما صوره **وله** اسم الكبر هي اي اسم
 الكبر اي بصران بطلق عليه ما استوى من الكبر وهو كبير **وله** او وصف
 عطفي على كبر وقوله على الاطلاق اي من غير تعبير باضافة الي
 غيره **وله** ونحوه اي مما توعدت الناحية بقوله عليه الصلاة والسلام
 الناحية اذا لم يثبت نافي بوم الغيامة وعلما سربان من قطران ورج
 من حرب **وله** ومنها اي الامارات الله المة على ان الذنب كبيرة وقوله
 المعنى اي من المشايخ لفاعله والذمى عنه في المعنى ما لم يقطع بكسرة
وله واكبرها الكفر بالله اي وما يتوهم هذين منها كذا في الاموال للواط
 وعقوف الوالدين والمسح بنا على غير كبر والغدق والعار من
 الرضى وانك الربا وغير ذلك من التباير فانها تفصيل واحكام تعرف
 بهامراتها ويختلف امرها باختلاف الاحوال والمخاض المنة عليها
 وعلي هذا يقال في كل واحدة منها هي من كبر الكباير وان جاز موضع

انها

انها كبر الكباير بان المراد فيه من كبر الكباير انه قاله النووي **وله**
 السبوط وهو عبد الرحمن بن ثعلب السنين بلاه واسبوطي بضم الهمز
 ونحبا فقيه لغات حمير **وله** بله هذا قول متعريف **وله** المتبر اصبغ
 اسم الفاعل المضعف من علما استند به لتعبه بن الحجاب **وله**
 وهذه اي قول الجويني وقوله انه اي الكذب على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وقوله الكباير اي بالنسبة لها بعد الكبر
 بعد ذلك **وله** وقد تغلب الذي في بن حجر على الاربعين النووية
 ان الصغيرة لا تغلب كبيرة بالذات وانما تعطى حكمها **وله**
 بالاصرار عليها اي يوجد من الامور الاينية والاصرار قال في
 بعضهم هو ان يتكرر الذنب سواء عدم على العود ام لا وقال
 بعضهم ان تكرر من غير عزم لم يكن اصرا بان يفعل الذنب
 اول مرة وهو لا يتطربا له العود في ذلك لان اما اذا فعله
 وهو عازم على معاودة فيعاوده بنا على ذلك المعزم السابق
 فهذا هو الاصرار المناقل للصغيرة لدرجة الكبيرة وهذا هو الاص
 بقوله الاصرار اي المتداومة عليها مع نية العود عند الفعل **وله**
 التهاون وهو الاستعفاف وعدم المبالاة **وله** فيعتدي به فيها
 كذا في نسخة بالغاء وفي بعضها يقعدى به فيها بدون وا والمعنى
 على الثانية ان الصغيرة متى صدرت من عالم شأنه ان تقا به
 كانت كبيرة اقندى به بالفعل اولا وعلى الاول لا يكون كبيرة الا اذا
 اقندى به والظاهر ان الموعول عليه النسخة الثانية **وله** متعقد
 عليه اي عند اهل السنة وقوله بل جمع عليه اي عند جمع لا
 التوق وانحتمل متعقد عليه عند المتناقبة وقوله بل جمع
 عليه اي عند ارباب المذهب ووجه الاضراب ان الاتفاق
 يكثر في اتفاق طائفة بخلاف الاجماع **وله** النووية عن بعض العلماء
 وهو المعتمد **وله** ولو كان كبر اي ولو كان البعض المصر عليه
 كبيرا لكن تاجر النووية اصغر عليه بكون معصية واحدة وان
 تفاوتت في الكيف باعتبار طول الزمان وقصره خلافا للمعتزلة
 القائلين بالتمتع بمتعد الزمان **وله** النووية الشرعية فهو
 مصدر ميم والنووية لغة مطلق المرجوع **وله** الاذلاع عن المعصية